

1. مقدمة

تلجأ العديد من الأطراف التي لها مصالح وإهتمامات بأمور المنشأة إلى تحليل قوائمها المالية لتحديد نقاط القوة والضعف المالي لدى المنشأة. وتمثل القوائم المالية والتي هي مخرجات النظام المحاسبي مدخلاً لعملية التحليل المالي. فرغم أهمية البيانات المالية التي تحتويها القوائم المالية، إلا أن عملية الإستفادة منها في عملية إتخاذ القرارات الإقتصادية من قبل أصحاب العلاقة تتطلب تحليل هذه البيانات وتحويلها إلى معلومات يعتمد عليها متخذ القرار لترشيده قراره. وتقوم عملية التحليل المالي على إيجاد العلاقة بين بنود القوائم المالية وعرض ذلك على شكل نسب مالية ومن ثم تفسير هذه النسب بشكل يساعد ويرشد متخذ القرار في قراراته المختلفة المتعلقة بالمنشأة.

هناك العديد من أدوات التحليل المالي التي تستخدم في سبيل التعرف على نقاط القوة والضعف في المركز المالي للمنشأة وربحيته وكفاءة وفاعلية الإدارة في إستغلال موارد المنشأة. ومن أكثر أدوات تحليل القوائم المالية إنتشاراً واستخداماً ما يلي:

1. التحليل الأفقي

2. التحليل العامودي

3. التحليل بالنسب

علماً أن كل أداة من الأدوات أعلاه تظهر جانب معين لنقاط القوة والضعف في الأداء المالي للمنشأة، وبالتالي فإن إكتمال الفائدة من عملية التحليل المالي يتطلب القيام بتحليل القوائم المالية باستخدام أدوات التحليل الثلاث مجتمعة.

2. التحليل الأفقي

يعتبر التحليل الأفقي من أدوات التحليل المالي الواسعة الانتشار في مجال تحليل القوائم المالية، حيث تقوم فكرة التحليل الأفقي على بيان مدى التغير الحاصل في بنود القوائم المالية، زيادة أو نقص، عبر الفترات المالية المتتالية بالدينار وكنسبة مئوية. ويستخدم التحليل الأفقي لتحليل الظواهر الأخرى في المجتمع مثل إتجاه مستوى التغير في أسعار الأسهم أو مستوى النمو في عدد السكان أو التغير في نسبة العاطلين عن العمل.

ويساعد التحليل الأفقي أصحاب العلاقة في التعرف على مدى التغير الحاصل في بنود القوائم المالية للمنشأة خلال الفترة الحالية مقارنة مع الفترة أو الفترات المالية السابقة وبالتالي الحكم على هذا التغير إن كان إيجابياً أم سلبياً في مجال ربحية المنشأة وسيولتها وكفاءة الإدارة. ويتم إستخراج التحليل الأفقي عن طريق إيجاد التغير الحاصل في كل بند في القوائم المالية والذي يمثل قيمة البند في السنة الحالية مطروحاً منه قيمة البند في السنة السابقة وقسمة الناتج على قيمة البند في سنة الأساس أي السنة السابقة. ولتوضيح هذا النوع من التحليل نعرض المثال التالي:

مثال (1)

فيما يلي قائمة الدخل والميزانية لشركة الحرية التجارية المساهمة العامة المحدودة للعامين 2009 و 2010.

شركة الحرية التجارية المساهمة العامة المحدودة		
قائمة الدخل عن السنة المالية المنتهية في 2009/12/31 و 2010		
البيان	2010	2009
صافي المبيعات	600000	540000
تكلفة المبيعات	(320000)	(290000)
مجمل الربح	280000	250000
المصاريف التشغيلية		
مصاريف البيع والتوزيع	(45000)	(40000)
المصاريف الإدارية	(52000)	(56000)
صافي الربح التشغيلي	183000	154000
الإيرادات والأرباح الأخرى	5000	400
المصاريف والخسائر الأخرى	(48000)	(60000)
صافي الربح قبل ضريبة الدخل	140000	94400
ضريبة الدخل	(35000)	(23600)
صافي الربح بعد ضريبة الدخل	105000	70800
صافي الربح من النشاط غير المستمر بعد خصم ضريبة الدخل	6000	0
صافي الربح	111000	70800
يخصم حصص الأسهم الممتازة من الربح (100000 × 8%)	(8000)	(8000)
صافي الربح	103000	62800

شركة الحرية التجارية المساهمة العامة المحدودة		
قائمة المركز المالي كما هي في 2010 و 2009/12/31		
البيان	2010	2009
الأصول المتداولة		
النقدية والنقدية المكافئة	12000	4000
الإستثمارات المالية قصيرة الأجل (للمتاجرة)	18000	18000
ذمم مدينة	120000	36000
بضاعة آخر المدة	240000	160000
مصاريف مدفوعة مقدماً	5000	9000
مجموع الأصول المتداولة	395000	227000
الأصول غير المتداولة		
الإستثمارات المالية طويلة الأجل	380000	405000
الممتلكات والمصانع والمعدات	380000	374000
عقارات إستثمارية	29000	29000
الأصول غير الملموسة	110000	110000
الأصول غير المتداولة الأخرى	20000	20000
مجموع الأصول غير المتداولة	919000	938000
مجموع الأصول	1314000	1165000
الإلتزامات وحقوق الملكية		
الإلتزامات المتداولة		
ذمم دائنة	80000	10000
مصاريف مستحقة الدفع	5000	3000
إيراد عقار غير مكتسب	2000	5000
ضرائب دخل مستحقة الدفع	25000	24000
الجزء المتداول من قرض طويل الأجل	30000	23000
مجموع الإلتزامات المتداولة	142000	65000
الإلتزامات غير المتداولة	720000	735000
مجموع الإلتزامات للغير	862000	800000
حقوق الملكية		
رأس مال أسهم ممتازة 8%	100000	100000
رأس مال أسهم عادية	250000	225000
رأس المال الإضافي	30000	21000
أرباح محتجزة	68000	15000
فائض إعادة التقويم	29000	29000
يطرح أسهم خزينة	(25000)	(25000)
مجموع حقوق الملكية	452000	365000
مجموع الإلتزامات وحقوق الملكية	1314000	1165000

المطلوب: إجراء التحليل الأفقي لقائمتي الدخل والميزانية مع التعليق على أهم ملامح التغيير لدى الشركة خلال العام 2010 مقارنة مع العام 2009.

حل مثال (1)

التحليل الأفقي لقائمة الدخل

يتم بداية إيجاد التغير المطلق الحاصل على كل بند من بنود قائمة الدخل، ثم يجري احتساب التغير النسبي عن طريق قسمة التغير المطلق على قيمة البند في سنة الأساس (2009). وفي ضوء ذلك يظهر التحليل الأفقي لقائمة الدخل على النحو التالي:

التحليل الأفقي لقائمة الدخل عن السنة المالية المنتهية في 2009/12/31 و 2010 لشركة الحرية التجارية المساهمة العامة المحدودة				
البيان	2010	2009	التغير المطلق	التغير النسبي
صافي المبيعات	600000	540000	60000	%11.1
تكلفة المبيعات	(320000)	(290000)	30000	%10.3
مجمل الربح	280000	250000	30000	%12.0
المصاريف التشغيلية				
مصاريف البيع والتوزيع	(45000)	(40000)	5000	%12.5
المصاريف الإدارية	(52000)	(56000)	4000-	%7.1-
صافي الربح التشغيلي	183000	154000	29000	%18.8
الإيرادات والأرباح الأخرى	5000	400	4600	%1150.0
المصاريف والخسائر الأخرى	(48000)	(60000)	12000-	%20.0-
صافي الربح قبل ضريبة الدخل	140000	94400	45600	%48.3
ضريبة الدخل	(35000)	(23600)	11400	%48.3
صافي الربح بعد ضريبة الدخل	105000	70800	34200	%48.3
صافي الربح من النشاط غير المستمر بعد خصم ضريبة الدخل	6000	0	6000	
صافي الربح	111000	70800	40200	%56.8
يخصم حصص الأسهم الممتازة من الربح (100000 × 8%)	(8000)	(8000)	0	%0.0
صافي الربح	103000	62800	40200	%64.0

التحليل الأفقي للميزانية

يظهر التحليل الأفقي للميزانية على النحو التالي:

التحليل الأفقي للميزانية في 2009/12/31 و 2010 لشركة الحرية التجارية المساهمة العامة المحدودة				
البيان	2010	2009	التغير المطلق	التغير النسبي
الأصول المتداولة				
النقدية والنقدية المكافئة	12000	4000	8000	%200.0
الاستثمارات المالية قصيرة الأجل (للمتاجرة)	18000	18000	0	%0.0
ذمم مدينة	120000	36000	84000	%233.3
بضاعة آخر المدة	240000	160000	80000	%50.0
مصاريف مدفوعة مقدماً	5000	9000	4000-	%44.4-
مجموع الأصول المتداولة	395000	227000	168000	%74.0
الأصول غير المتداولة				
الاستثمارات المالية طويلة الأجل	380000	405000	25000-	%6.2-
الممتلكات والمصانع والمعدات	380000	374000	6000	%1.6
عقارات استثمارية	29000	29000	0	%0.0
الأصول غير الملموسة	110000	110000	0	%0.0
الأصول غير المتداولة الأخرى	20000	20000	0	%0.0
مجموع الأصول غير المتداولة	919000	938000	19000-	%2.0-
مجموع الأصول	1314000	1165000	149000	%12.79
الإلتزامات وحقوق الملكية				
الإلتزامات المتداولة				
ذمم دائنة	80000	10000	70000	%700.0
مصاريف مستحقة الدفع	5000	3000	2000	%66.7
إيراد عقار غير مكتسب	2000	5000	3000-	%60.0-
ضرائب دخل مستحقة الدفع	25000	24000	1000	%4.17
الجزء المتداول من قرض طويل الأجل	30000	23000	7000	%30.4
مجموع الإلتزامات المتداولة	142000	65000	77000	%118.46
الإلتزامات غير المتداولة	720000	735000	15000-	2.04-
مجموع الإلتزامات للغير	862000	800000	62000	%7.75
حقوق الملكية				
رأس مال أسهم ممتازة 8%	100000	100000	0	%0.00
رأس مال أسهم عادية	250000	225000	25000	%11.11
رأس المال الإضافي	30000	21000	9000	%42.86
أرباح محتجزة	68000	15000	53000	%353.33
فائض إعادة التقييم	29000	29000	0	%0.00
يطرح أسهم خزينة	(25000)	(25000)	0	%0.00
مجموع حقوق الملكية	452000	365000	87000	%23.84
مجموع الإلتزامات وحقوق الملكية	1314000	1165000	149000	%12.79

أهم الملاحظات على التحليل الأفقي لقائمة الدخل:

- هناك تحسن بقيمة مبيعات العام 2010 مقارنة مع العام 2009 حيث زادت مبيعات العام 2010 بنسبة 11%.

- هناك إرتفاع واضح بصافي الربح التشغيلي بلغ 18.8% نتيجة زيادة المبيعات وإنخفاض المصاريف الإدارية.
- هناك زيادة كبيرة في صافي الربح للشركة بعد الضريبة للعام 2010 والذي إرتفع بنسبة عالية تجاوزت 50%.

أهم الملاحظات على التحليل الأفقي للميزانية:

- هناك إرتفاع كبير في قيمة كل من الذمم المدينة والبضاعة حيث زادت الذمم المدينة بنسبة 233% في العام 2010 مقارنة مع العام 2009، وهذا قد يكون مؤشر غير سليم إذا لم يكن هناك مبررات مقبولة لهذه الزيادة.
- كما زاد المخزون بنسبة 50% والذي قد يكون له آثار سلبية أيضاً في حالة عدم وجود مبرر مقنع لذلك.
- بالمقابل زادت الذمم الدائنة بنسبة عالية جداً بلغت 700%، كما زادت حقوق الملكية بنسبة 24.5%.

3. التحليل العامودي

يتم التحليل العامودي للقوائم المالية عن طريق نسبة كل بند ظاهر في كل قائمة إلى رقم رئيسي ومحوري في القائمة، وبالتالي إستخراج نسبة البنود المختلفة في القائمة إلى هذا البند الرئيسي. ففي قائمة الدخل يتم نسبة جميع البنود الظاهر في القائمة إلى صافي المبيعات وبالتالي إظهار نسبة كل بند من قيمة صافي المبيعات. فإذا كانت قيمة المبيعات 1000 دينار وبلغت قيمة تكلفة المبيعات 800 دينار ومجمل الربح 200 دينار، فإن نسبة تكلفة المبيعات تكون 80% من المبيعات $(800 \div 1000)$ ، ونسبة مجمل الربح 20% $(200 \div 1000)$ ، وهكذا بالنسبة لباقي بنود قائمة الدخل.

أما في الميزانية فيتم إعتداد مجموع الأصول كأساس ويتم إستخراج نسبة كل أصل ظاهر في الميزانية إلى مجموع الأصول، أما بنود الإلتزامات وحقوق الملكية فيتم نسبة كل بند فيها إلى مجموع الإلتزامات وحقوق الملكية. فعلى سبيل المثال إذا كان مجموع الأصول 400 دينار وكانت قيمة النقدية 40 دينار فإن نسبة النقدية تكون 10% $(40 \div 400)$ أي أن الشركة توظف أو تستثمر 10% من مجموع أصولها في النقدية.

مثال (2)

استخدم قائمة الدخل والميزانية لشركة الحرية التجارية المساهمة العامة المحدودة للعامين 2009 و 2010 الظاهرة في المثال (1) أعلاه لإجراء التحليل العامودي لقائمة الدخل والميزانية للعامين 2009 و 2010.

حل مثال (2)

التحليل العامودي لقائمة الدخل

يظهر التحليل العامودي لقائمة الدخل للعامين 2009 و 2010 على النحو التالي:

التحليل العامودي لقائمة الدخل عن السنة المالية المنتهية في 2009/12/31 و 2010 لشركة الحرية التجارية المساهمة العامة المحدودة				
البيان	2010	2009	تحليل عامودي 2009	تحليل عامودي 2010
صافي المبيعات	600000	540000	%100.0	%100.0
تكلفة المبيعات	(320000)	(290000)	%53.7	%53.3
مجمل الربح	280000	250000	%46.3	%46.7
<u>المصاريف التشغيلية</u>				
مصاريف البيع والتوزيع	(45000)	(40000)	%7.4	%7.5
المصاريف الإدارية	(52000)	(56000)	%10.4	%8.7
صافي الربح التشغيلي	183000	154000	%28.5	%30.5
الإيرادات والأرباح الأخرى	5000	400	%0.1	%0.8
المصاريف والخسائر الأخرى	(48000)	(60000)	%11.1	%8.0
صافي الربح قبل ضريبة الدخل	140000	94400	%17.5	%23.3
ضريبة الدخل	(35000)	(23600)	%4.4	%5.8
صافي الربح بعد ضريبة الدخل	105000	70800	%13.1	%17.5
صافي الربح من النشاط غير المستمر بعد خصم ضريبة الدخل	6000	0	%0.0	%1.0
صافي الربح	111000	70800	%13.1	%18.5
يخصم حصص الأسهم الممتازة من الربح (%8 × 100000)	(8000)	(8000)	%1.5	%1.3
صافي الربح	103000	62800	%11.6	%17.2

التحليل العمودي للميزانية

يظهر التحليل العمودي للميزانية للعامين 2009 و 2010 على النحو التالي:

التحليل العمودي للميزانية في 2010 و 2009/12/31				
لشركة الحرية التجارية المساهمة العامة المحدودة				
البيان	2010	2009	تحليل عامودي 2009	تحليل عامودي 2010
الأصول المتداولة				
النقدية والنقدية المكافئة	12000	4000	%0.34	%0.91
الاستثمارات المالية قصيرة الأجل (للمتاجرة)	18000	18000	%1.55	%1.37
ذمم مدينة	120000	36000	%3.09	%9.13
بضاعة آخر المدة	240000	160000	%13.73	%18.26
مصاريف مدفوعة مقدماً	5000	9000	%0.77	%0.38
مجموع الأصول المتداولة	395000	227000	%19.48	%30.06
الأصول غير المتداولة				
الاستثمارات المالية طويلة الأجل	380000	405000	%34.76	%28.92
الممتلكات والمصانع والمعدات	380000	374000	%32.10	%28.92
عقارات إستثمارية	29000	29000	%2.49	%2.21
الأصول غير الملموسة	110000	110000	%9.44	%8.37
الأصول غير المتداولة الأخرى	20000	20000	%1.72	%1.52
مجموع الأصول غير المتداولة	919000	938000	%80.52	%69.94
مجموع الأصول	1314000	1165000	%100.0	%100.0
الإلتزامات وحقوق الملكية				
الإلتزامات المتداولة				
ذمم دائنة	80000	10000	%0.86	%6.09
مصاريف مستحقة الدفع	5000	3000	%0.26	%0.38
إيراد عقار غير مكتسب	2000	5000	%0.43	%0.15
ضرائب دخل مستحقة الدفع	25000	24000	%2.06	%1.90
الجزء المتداول من قرض طويل الأجل	30000	23000	%1.97	%2.28
مجموع الإلتزامات المتداولة	142000	65000	%5.58	%10.81
الإلتزامات غير المتداولة	720000	735000	%63.09	%54.79
مجموع الإلتزامات للغير	862000	800000	%68.67	%65.60
حقوق الملكية				
رأس مال أسهم ممتازة 8%	100000	100000	%8.58	%7.61
رأس مال أسهم عادية	250000	225000	%19.31	%19.03
رأس المال الإضافي	30000	21000	%1.80	%2.28
أرباح محتجزة	68000	15000	%1.29	%5.18
فائض إعادة التقويم	29000	29000	%2.49	%2.21
يطرح أسهم خزينة	(25000)	(25000)	%2.15-	%1.90-
مجموع حقوق الملكية	452000	365000	%31.33	%34.40
مجموع الإلتزامات وحقوق الملكية	1314000	1165000	%100.0	%100.0

التحليل بالنسب

يستخدم التحليل بالنسب كأداة مكملة للتحليل الأفقي والتحليل العامودي وذلك في سبيل قياس وتقييم سيولة المنشأة وكفاءة نشاطها التشغيلي وربحياتها. وسيتم في هذا الجزء استعراض أهم النسب المالية مصنفة حسب الغاية من كل مجموعة من هذه النسب.

نسب السيولة أو القدرة على السداد في الأجل القصير

تمثل نسب السيولة مجموعة من النسب التي تستخدم لغايات تقييم سيولة المنشأة ومدى قدرتها على سداد إلتزاماتها المتداولة. وتعتمد نسب السيولة في إحتسابها على البيانات الظاهرة في الميزانية وبشكل أكثر تحديداً على الأصول المتداولة والإلتزامات المتداولة. حيث يتم من خلال نسب السيولة قياس مدى كفاية الأصول المتداولة المتوفرة لدى المنشأة في سداد إلتزاماتها المتداولة. وفيما يلي أهم النسب المستخدمة في قياس سيولة المنشأة وقدرتها على سداد إلتزاماتها في الأجل القصير.

1. **نسبة التداول:** يتم إستخراج نسبة التداول عن طريق قسمة مجموع الأصول المتداولة على مجموع الإلتزامات المتداولة.

$$\text{نسبة التداول} = \frac{\text{الأصول المتداولة}}{\text{الإلتزامات المتداولة}}$$

وتعتبر نسبة التداول من النسب الأساسية لقياس سيولة المنشأة ومدى قدرتها على سداد إلتزاماتها المتداولة. وبشكل عام، كلما زادت نسبة التداول كلما أعطى ذلك مؤشراً على إرتفاع سيولة المنشأة وقدرتها على سداد إلتزاماتها المتداولة. وبالمقابل فإن إرتفاع نسبة التداول بشكل غير مبرر قد يكون نتيجة عدم إستغلال المنشأة لأصولها بشكل فعال وبالتالي تضخيم أصولها المتداولة بشكل غير مبرر.

مثال (3)

فما يلي الأصول المتداولة والإلتزامات المتداولة لشركة الحرية التجارية المساهمة العامة المحدودة كما هي في 2010/12/31:

الأصول المتداولة	
النقدية والنقدية المكافئة	12000
الإستثمارات المالية قصيرة الأجل (للمتاجرة)	18000
ذمم مدينة	120000
بضاعة آخر المدة	240000
مصاريف مدفوعة مقدماً	5000
مجموع الأصول المتداولة	395000

الإلتزامات المتداولة	
ذمم دائنة	80000
مصاريف مستحقة الدفع	5000
إيراد عقار غير مكتسب	2000
ضرائب دخل مستحقة الدفع	25000
الجزء المتداول من قرض طويل الأجل	30000
مجموع الإلتزامات المتداولة	142000

المطلوب: إحتساب نسبة التداول للعام 2010.

حل مثال (3)

$$\text{نسبة التداول للعام} = \frac{395000}{142000} = 2.78 \text{ مرة} = 2010$$

ويلاحظ أن نسبة التداول تبلغ 2.78 مرة، أي أن الأصول المتداولة لدى الشركة تغطي إلتزاماتها المتداولة 2.78 مرة.

2. رأس المال العامل: يمثل رأس المال العامل الفرق بين مجموع الأصول المتداولة ومجموع الإلتزامات المتداولة، أي قيمة الأصول المتداولة المتبقية بعد تسديد المنشأة لإلتزاماتها المتداولة من أصولها المتداولة. وتظهر قيمة رأس المال العامل كقيمة مطلقة، ويشكل عام، كلما زادت قيمة رأس المال العامل كلما زادت سيولة المنشأة ومدى قدرتها على سداد إلتزاماتها المتداولة.

$$\text{رأس المال العامل} = \text{الأصول المتداولة} - \text{الإلتزامات المتداولة}$$

وباستخدام البيانات الواردة في المثال (3) أعلاه يتم إحتساب رأس المال العامل لشركة الحرية للعام 2010 على النحو التالي:

$$\text{رأس المال العامل للعام 2010} = 395000 - 142000 = 253000 \text{ دينار}$$

ويلاحظ أن هناك فائض (زيادة) في قيمة الأصول المتداولة بعد خصم قيمة الإلتزامات المتداولة يبلغ 253000 دينار.

3. نسبة السيولة السريعة: تعتبر نسبة السيولة السريعة من نسب السيولة الأكثر تحفظاً حيث يتم بموجبها إستثناء البضاعة والمصاريف المدفوعة مقدماً من الأصول المتداولة، ويتم حسابها على النحو التالي:

$$\text{نسبة السيولة السريعة} = \frac{\text{النقدية} + \text{الإستثمارات المالية قصيرة الأجل (للمتاجرة)} + \text{صافي الذمم المدينة}}{\text{الإلتزامات المتداولة}}$$

وباستخدام البيانات الواردة في المثال (3) أعلاه يتم إحتساب نسبة السيولة السريعة لشركة الحرية للعام 2010 على النحو التالي:

$$\text{نسبة السيولة السريعة للعام 2010} = \frac{12000 + 18000 + 12000}{142000} = 1.06 \text{ مرة}$$

4. **نسبة التدفقات النقدية التشغيلية:** وتقيس هذه النسبة مدى تغطية التدفقات النقدية التشغيلية الظاهرة بقائمة التدفقات النقدية للإلتزامات المتداولة، ويتم إحتسابها عن طريق قسمة صافي التدفقات النقدية التشغيلية على الإلتزامات المتداولة.

$$\text{نسبة التدفقات النقدية التشغيلية} = \frac{5. \text{ صافي التدفقات النقدية التشغيلية}}{\text{الإلتزامات المتداولة}}$$

وباستخدام البيانات الواردة في المثال (3) أعلاه وعلى إفتراض أن صافي التدفقات النقدية التشغيلية لشركة الحرية للعام 2010 تبلغ 17000 دينار يتم إحتساب نسبة التدفقات النقدية التشغيلية لشركة الحرية للعام 2010 على النحو التالي:

$$\text{نسبة التدفقات النقدية التشغيلية 2010} = \frac{17000}{142000} = 0.12 \text{ مرة}$$

ويلاحظ تدني نسبة التدفقات النقدية التشغيلية والبالغة 0.12 مرة، وهذا يشير إلى أن التدفقات النقدية التشغيلية تكفي لسداد 12% فقط من الإلتزامات المتداولة المستحقة على الشركة.

نسب الرفع أو العسر المالي "القدرة على السداد في الأجل الطويل"

تقيس المجموعة الثانية من النسب المالية مدى قدرة المنشأة على سداد إلتزاماتها طويلة الأجل، وبالتالي مدى إحتماالية تعرض المنشأة إلى مشاكل في السيولة عند استحقاق الإلتزامات طويلة الأجل. وتقيس هذه المجموعة من النسب المخاطرة التمويلية لدى المنشأة، أي مدى المخاطرة التي يمكن أن يتعرض لها الدائنين والمقرضين نتيجة إحتماالية عدم قدرة المنشأة على سداد ديونها، حيث تزداد هذه المخاطرة في حالة زيادة الديون المستحقة على المنشأة مقارنة مع الأموال المقدمة من المالكين. وتتمثل نسب الرفع المالي بالآتي:

1. **نسبة الديون إلى الأصول:** وتمثل نسبة تمويل أصول المنشأة من الغير، ويتم قياس هذه النسبة عن طريق قسمة مجموع ديون المنشأة المتداولة وغير المتداولة على مجموع الأصول.

$$\text{نسبة الديون إلى الأصول} = \frac{\text{مجموع الإلتزامات المتداولة وغير المتداولة}}{\text{مجموع الأصول}}$$

وبشكل عام، يفضل المقرضين والدائنين إنخفاض هذه النسبة، حيث أن إنخفاضها يعني زيادة حصة المالكين في تمويل أصول المنشأة مما يوفر غطاء وحماية أفضل لأصحاب الديون على المنشأة.